الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات

الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي

طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها

موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

No.:
Date:

الرقم: ب ت ٥٧٤٤/٤
التاريخ: ٢٠٢١/٩/٦

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ والملحقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د. حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الاوليات.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوان البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥ م

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(Word office) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكترونيّ:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٧) المجلد الثاني

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	أثر استراتيجية توليد الأفكار في اكتساب المفاهيم البلاغية لدى طلاب الصف الخامس الأدبي	م. د. هادي طاهر حسين	٨
٢	الوعي السياسي والمشاركة في الانتخابات بين القبول والرفض	م.د محمد برهان مهدي	٢٨
٣	الإستلزام الحواري وتحليل الخطاب الشعري شعراء الحسين (عليه السلام) في القرنين الأول والثاني الهجريين عيّنة تطبيقية	م. د. أمل عبد الرحيم جمعة	٤٠
٤	تصورات معلمي التربية الفنية لأخلاقيات مهنة مشرفيهم التربويين	م.د. كاظم جاسم حطاب	٥٠
٥	التأثير الجيومورفولوجي للمقالع في نهر دجلة ما بين الزاوية والقيارة بمحافظة الموصل	م. د. سعدي خلف أحمد كنهير	٧٠
٦	فاعلية استراتيجية التعلم الاستفساري في التحصيل والانخراط في التعلم عند طالبات الصف الاول المتوسط في مادة تاريخ الحضارات القديمة	م.د. ميادة سلمان عبيد	٨٤
٧	سيلاس دين، سيرته ودوره السياسي والدبلوماسي ١٧٣٧-١٧٨٩.	م. د. محمد ناصر فيصل	١٠٠
٨	الدور الثقافي للأسرة الحسينية في المغرب الاسلامي	الدكتور:حميد رضا الدكتور:محمد زراع الباحث:فؤاد كريم خضير	١١٤
٩	أشهر اللصوص وقطاع الطرق في العراق في العصر العباسي «١٣٢ – ٦٥٦ هـ / ٧٤٩ – ١٢٥٨ م»	الباحثة: دعاء فاضل فرحان أ. د. سلسبيل جابر عناد	١٢٦
١٠	التجربة الروحية عند يوحنا الدلياثي	الباحثة:ريهام جمعة سعدون أ.م.د.آمال علي فلحي	١٣٦
١١	الاغتراب في الشعر الجاهلي: دراسة نفسية	م. م.آلاء مهدي محمود موسى	١٤٦
١٢	التفكير الماهر وعلاقته بالمهارات الرقمية لدى مدرسي مادة علم الأحياء للمرحلة الثانوية	م. م. وسام حسن حميد	١٥٨
١٣	الحكائية في أدب الرحلات الاندلسي تحفة الألباب ونخبة الإعجاب اختياراً	م. م. ميادة عبد الأمير إسماعيل	١٧٨
١٤	أبنية الأفعال ودلالاتها في ديوان متمم بن نويرة	م. م. غفران رعد عباس	١٩٠
١٥	مشكلة عمالة الاحداث بين الواقع الاجتماعي والمخاطر المستقبلية دراسة اجتماعية ميدانية	م. م. تبارك صباح رحومي م. م. زيد مجيد حميد	٢١٢
١٦	التطرف الفكري وأثره على الفرد والمجتمع من منظور فقهي	م. م. رشا فخري هادي	٢٢٤
١٧	فاعلية استراتيجية Pentagram في التفكير السابر لدى طالبات الصف الثاني المتوسط في مادة علم الأحياء	م. م. صبا سالم عواد	٢٣٨
١٨	الأقوال الفقهية التي نسبها الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) إلى أكثر الفقهاء في كتاب «الأُمّ» باب الحج	م. م. زهراء سعد عبد الرزاق	٢٥٦
١٩	أثر برنامج إرشادي بأسلوب تغيير القواعد في تخفيض الفراغ الوجودي لدى المطلقات	م. م. نور إسماعيل جواد	٢٦٨
٢٠	التحديات التي تواجه مسؤولي الوحدات الارشادية في كليات الجامعة«مقال مراجعة»	م.د صفاء حنظل هظيم	٢٩٢
٢١	أثر استراتيجية الرؤوس المرقمة في تحصيل تلميذات الصف الرابع الابتدائيفي مادة العلوم وتفكيرهن الابداعي	م. د. ريام عبد الكريم جاسم	٢٩٨
٢٢	الوزارة في عهد الخليفة المقتدر بالله العباسي «٢٩٥ – ٣٢٠هـ / ٩٠٨ /٩٣٢م»مقال مراجعة	م. م. علياء محمد الحسني	٣١٤
٢٣	The Impact of Instructional Strategies on Cognitive Engagement and Academic Achievement Among English Language Learners	Khitam Okab Sarhan	٣١٨
٢٤	تحولات الأنهار المقدسة في بلاد سومر وأثر الجفاف في تغيير مسار الحضارة «مقال مراجعة»	م. د. أحمد محمد سعدون	٣٤٦
٢٥	التوتر والانقطاع في الشعر العربي القديم شعر امرئ القيس أنموذجا	م.م. محمد محمود إبراهيم	٣٥٢

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

التطرف الفكري وأثره على الفرد والمجتمع من منظور فقهي

م. م. رشا فخري هادي
الجامعة العراقية/كلية العلوم الإسلامية

المستخلص:
يُعَدُّ التطرّفُ الفكري من أخطر الظواهر التي تهدّد كيان الأفراد واستقرار المجتمعات في العصر الحديث، إذ يُفضي إلى انحراف الفكر عن مقاصده الشرعية، ويولّد سلوكًا عدوانيًا ينعكس سلبًا على الأمن الاجتماعي والفكري. وقد جاء هذا البحث ليدرس التطرّف الفكري وأثره على الفرد والمجتمع من منظور فقهي، من خلال تحليل المفهوم وضبطه بضوابط الشرع، وبيان أسبابه، وآثاره، ووسائل الوقاية والعلاج وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.
اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى النصوص الشرعية وأقوال العلماء، ومقاصد التشريع التي تقوم على التوسط والاعتدال، وترفض الغلوّ والانحراف عن الجادة. وتوصّلت إلى أنّ الفكر المتطرّف ناتج عن خلل في الفهم الديني، وضعف في الوعي المقاصدي، وأنّ الفقه الإسلامي بمنهجه المقاصدي قادر على معالجة هذه الظاهرة معالجة علمية متوازنة.
كما بيّنت النتائج أنّ الاعتدال سمة أصيلة في الإسلام، وأنّ ترسيخ الوسطية في الخطاب الديني والتربوي هو الضمان الأهمّ لحماية الأفراد والمجتمعات من التطرّف. ويوصي البحث بضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية في تعزيز قيم التسامح، ونشر الفقه الوسطي القائم على الفهم العميق للنصوص ومقاصدها.

الكلمات المفتاحية: التطرف الفكري ،العوامل المغذية للفكر، اسبابه ،موقف الاسلام من التطرف

Abstract:
Intellectual extremism represents one of the most dangerous phenomena threatening individuals and the stability of societies in the modern era. It diverts thought from its legitimate objectives and generates aggressive behavior that undermines social and intellectual security. This study, titled "Intellectual Extremism and Its Impact on the Individual and Society from a Jurisprudential Perspective," aims to examine the concept of extremism through Islamic legal principles, clarify its causes and consequences, and explore preventive and remedial approaches within the framework of Sharia objectives.
The research adopts a descriptive–analytical methodology, relying on scriptural evidences, scholarly opinions, and the higher objectives of Islamic law, which emphasize moderation and reject excessiveness or deviation. The findings reveal that extremism arises from misinterpretation of religion and the absence of a purposive understanding of Islamic teach-

ings. Furthermore, Islamic jurisprudence, with its maqā id-based methodology, provides a balanced and comprehensive framework to address this phenomenon.

The study concludes that moderation constitutes an essential characteristic of Islam and that promoting balanced religious and educational discourse is fundamental for protecting societies from extremism. It recommends empowering religious, educational, and media institutions to foster tolerance and disseminate a jurisprudence rooted in moderation and the true objectives of Sharia.

Keywords: Intellectual extremism, factors that fuel extremism, its causes, Islam's stance on extremism

المقدمة:

الحمدُ للهِ الَّذي هدانا بنورِ الوحي إلى سواءِ السبيل، وجعلَ هذا الدينَ الحنيفَ دينَ الوسطية والاعتدال، وحثَّ على محاسن الأخلاق، ونهى عن الغلوِّ في الدين والتطرّف في الفكر، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمدٍ النبيِّ الهادي الأمين، الذي أقام منهجَ الدعوة على الحكمةِ والموعظةِ الحسنة، وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين، ومَن اقتفى أثرهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

لقد أضحى التطرّف الفكري من الظواهر الخطيرة التي اجتاحت المجتمعات المعاصرة، فأثّرت في بنيتها الفكرية والاجتماعية، وهدّدت استقرارها وأمنها، بل تجاوزت آثارها حدود الأفراد لتنال من صورة الإسلام ومبادئه السمحة. ولم يعد هذا التطرّف مقتصرًا على سلوكٍ عدوانيٍّ ظاهر، بل صار يتغلغل في بنية التفكير، فيشوّه الفهم السليم للنصوص الشرعية، ويُقصي الاعتدال عن ساحة الوعي الديني. ومن هنا تنبع أهمية هذا البحث في كونه يتناول الظاهرة من منظور فقهي تحليلي يقوم على مقاصد الشريعة وضوابطها، ساعيًا إلى بيان الخلل في الفهم الذي أنتج الغلوّ، والكشف عن المعايير الشرعية التي تحفظ للعقل توازنه وللمجتمع أمنه.

تتجلّى أهداف الدراسة في تأصيل مفهوم التطرّف الفكري في ضوء الفقه الإسلامي، وتحليل أسبابه ومظاهره وآثاره، واستنباط السبل الشرعية للوقاية والعلاج من خلال استحضار مقاصد التشريع الكبرى التي تؤكد على حفظ الدين والعقل والنفس والمجتمع. كما تسعى إلى بيان دور الفقهاء في مواجهة الانحرافات الفكرية بالحجّة والبيان، وإرساء ثقافة الحوار والتسامح بدل العنف والإقصاء.

وقد تمَّ اختيار الموضوع لحداثة تناوله من الزاوية الفقهية المقاصدية؛ إذ إنّ معظم الدراسات السابقة ركّزت على البعد الأمني أو الاجتماعي للتطرّف، بينما تفتقر الساحة العلمية إلى دراسة فقهية معمقة تستنطق النصوص والمقاصد لتقدّم رؤيةً إصلاحيةً شاملة. ومن ثمّ، فإنّ هذه الدراسة جاءت لتسدّ فراغًا معرفيًا، وتسهم في بلورة خطابٍ فقهيٍّ رشيدٍ يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويُسهم في بناء فكرٍ إسلاميٍّ متوازنٍ

يُعلي من شأن الوسطية ويُحاصر مظاهر الغلوّ والانغلاق .

وتشتمل خطة البحث كالاتي :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتطرف الفكري في ضوء الفقه الإسلامي

المطلب الأول: المفهوم الشرعي للتطرف الفكري وضوابطه الفقهية

المطلب الثاني: الأسس الفقهية للوسطية وموقعها بين الغلوّ والتفريط

المبحث الثاني: أسباب ومظاهر التطرف الفكري وآثاره على الفرد والمجتمع

المطلب الأول: الأسباب الفكرية والاجتماعية للتطرف في ضوء النظر الفقهي

المطلب الثاني: الآثار الفقهية والاجتماعية للتطرف على الفرد والمجتمع

المبحث الثالث: المعالجات الفقهية والمقاصدية لظاهرة التطرف الفكري

المطلب الأول: المنهج المقاصدي في معالجة التطرف الفكري

المطلب الثاني: سبل الوقاية والتصحيح عبر المؤسسات الشرعية والتربوية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتطرف الفكري في ضوء الفقه الإسلامي

المطلب الأول: المفهوم الشرعي للتطرّف الفكري وضوابطه الفقهية

يُعدّ التطرّف الفكري من أخطر مظاهر الانحراف المعرفي في المجتمعات المعاصرة، إذ يعبّر عن انزلاق الفكر عن مقاصده الشرعية وانحرافه عن مسار الفهم الوسطي للإسلام. ومصدر خطورته أنّه يبدأ من انحرافٍ في الفهم قبل أن يتجلّى في سلوكٍ في الواقع، فيتجاوز الفكر حدّ الاعتدال إلى الغلوّ أو الإقصاء، مما يؤدي إلى تهديد منظومة القيم التي أرستها الشريعة الإسلامية.

من هنا تأتي أهمية هذا المطلب في تأصيل المفهوم الشرعي للتطرّف الفكري، وتحديد الضوابط الفقهية التي تضبط التفكير الديني ضمن إطار الشريعة ومقاصدها، تحقيقًا للتوازن بين النص والمقصد، وبين الفهم والاجتهاد.

ثانيًا: المفهوم الشرعي للتطرّف الفكري

١. التعريف اللغوي

جاء في لسان العرب أنّ الغلوَّ هو "التجاوز في الأمر حدَّه" (ابن منظور، ١٩٩٩). أي مجاوزة الحد في القول أو الفعل أو المعتقد. وهذا المعنى اللغوي يحمل دلالة على المبالغة والتشدّد.

٢. التعريف الاصطلاحي

يمكن تعريف التطرّف الفكري شرعًا بأنه:

"ميل الفكر عن حدّ الاعتدال الشرعي في الفهم أو التطبيق، بما يُفضي إلى مخالفة النصّ أو المقصد، أو تجاوز مقاصد الشريعة في الحكم على الأشياء".

ويتميّز هذا التعريف عن غيره من التعريفات الأمنية أو السياسية بأنه يركّز على انحراف الفهم والاجتهاد، لا على السلوك المادي فقط.

وقد أشار ابن تيمية إلى هذا المعنى في قوله: "دين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه" (ابن تيمية، ١٩٩٧)، مما يدلّ على أن الوسطية هي المعيار الذي يُعرف به الانحراف في الاتجاهين.

٣. خصائص المفهوم الشرعي للتطرّف

يمكن تحديد أبرز خصائص المفهوم الشرعي للتطرّف الفكري في النقاط الآتية:

١. الانحراف عن الفهم الوسطي للنصوص؛ أي تفسير النصوص الشرعية بمعزل عن مقاصدها العامة.

٢. الجمود على ظواهر النصوص دون مراعاة فقه المآلات أو مقاصد الأحكام.

٣. التحكّم في الدين بالعقل المنغلق أو الهوى، لا بالمنهج الأصولي المقاصدي.

٤. إقصاء الآخر وتكفير المخالف بما يخالف مقاصد الشريعة في حفظ وحدة الأمة.

وقد أكّد العلماء أن من مظاهر الغلوّ مخالفة روح الشريعة في التسامح والرفق، وهو ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله:

((إياكم والغلوَّ في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلوُّ في الدين)) (رواه النسائي، رقم الحديث ٣٠٥٩).

وهذا النصّ النبوي أصلٌ في النهي عن التطرف الفكري بجميع صوره.

ثالثًا: الضوابط الفقهية للفكر الشرعي

١. الضابط المقاصدي

يقوم هذا الضابط على ضرورة مراعاة مقاصد الشريعة في الفهم والاستنباط، لأنّ كل فكرٍ أو اجتهادٍ يؤدي إلى إهدار المقاصد الشرعية يُعدّ انحرافًا. ومن أهم هذه المقاصد: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال (الشاطبي، ١٩٩٧).

وقد أشار المعاصرون إلى أن إغفال البعد المقاصدي في التفكير الديني يُعدّ من أبرز أسباب التطرّف (El-Mesawi & Abdulaziz, ٢٠٠٦).

إذ إنَّ الفقه المقاصدي يسعى إلى ضبط العلاقة بين النص والواقع، ويرفض توظيف النصوص لتحقيق غايات أيديولوجية أو سياسية.

٢. الضابط المنهجي

يرتبط هذا الضابط بالمنهج الأصولي الذي يحكم عملية الفهم والاستنباط. فالفكر السليم يجب أن يستند إلى أصول الفقه وضوابط الاجتهاد المعتبرة: النص، والإجماع، والقياس، والمصلحة المرسلة، مع فقه التدرّج والمآلات (ابن القيم، ١٩٩٦).

ويتحقق المنهج السليم حين يكون الاجتهاد منضبطًا بالأدلة والمقاصد لا متأثرًا بالهوى أو التعصب الفكري. وقد بيّن باحثون أن الخلل المنهجي في فهم النصوص هو منطلق أكثر أشكال التطرّف الفكري حدةً (Mukhtar & Asmuni, ٢٠٢٣).

٣. الضابط الاجتماعي

يتمثل هذا الضابط في تحقيق المصلحة العامة وصون وحدة الأمة، لأن الفكر المتطرّف يزرع الانقسام والفتنة. فكل فكرٍ يهدد السلم الاجتماعي أو الأمن الفكري يناقض مقاصد الشريعة. وقد أوصى النبي ﷺ بقوله:

((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا)) (البخاري، رقم ٤٨١).

وهذا أصلٌ شرعي في رفض كل فكر يزرع الكراهية أو العنف باسم الدين.

المطلب الثاني: الأسس الفقهية للوسطية وموقعها بين الغلوّ والتفريط

تُعدّ الوسطية من أبرز السمات المميّزة للشريعة الإسلامية، فهي تمثل الميزان الدقيق الذي يُنظِّم علاقة الإنسان بربّه وبالناس وبالكون، على نحوٍ يُحقق مقاصد الشريعة في حفظ الضروريات والكليات الخمس، دون إفراطٍ أو تفريط. وقد قرر القرآن الكريم هذا المبدأ بقوله تعالى:

((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ))

(سورة البقرة، الآية ١٤٣)

حيث دلت الآية على أن الوسطية صفة جوهرية للأمة الإسلامية، تُعبّر عن الاعتدال في الفهم والسلوك والتطبيق (ابن كثير، ٢٠٠٠).

أولًا: مفهوم الوسطية في ضوء الفقه الإسلامي

يُشير مفهوم الوسطية في الفكر الفقهي إلى التزام منهج العدل والتوازن في النظر والاجتهاد، دون الانحراف نحو التشديد المذموم أو التسيب المخلّ. فهي ليست حالة وسط حسابية بين طرفين متناقضين، بل هي منهج قيمي يقوم على مراعاة مقاصد الشريعة ومآلات الأحكام (القرضاوي، ٢٠١٠). وقد نبّه العلماء إلى أنّ الغلوّ في الدين مظهر من مظاهر الانحراف عن الوسطية، لقوله ﷺ:

((إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الْغُلُوُّ فِي الدِّينِ))

(رواه النسائي في سننه، رقم الحديث ٣٠٥٩). فالوسطية إذن، تمثل ضابطًا فقهيًا يوجّه الفهم والاجتهاد نحو التيسير المشروع، بعيدًا عن الجمود والانغلاق أو الانحلال والتساهل. وقد قرر الإمام الشاطبي (ت. ٧٩٠هـ) أنّ "مقصد التوسط هو الأصل في التشريع، لأنه الموافق للفطرة، والمحقق لمصلحة المكلفين" (الشاطبي، الموافقات، ج٢، ص٤٥)

ثانيًا: الأسس الفقهية التي تضبط مفهوم الوسطية

تقوم الوسطية على جملة من الأسس الفقهية الراسخة، من أهمها:

١. مبدأ رفع الحرج: وهو أصل من أصول الشريعة لقوله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} (سورة الحج، الآية ٧٨). وقد بُنيت عليه قاعدة "المشقة تجلب التيسير"، التي تحفظ التوازن بين التكليف والقدرة (الزرقا، ١٩٨٣).

٢. اعتبار مقاصد الشريعة: فالتوسط في الأحكام لا يتحقق إلا بمراعاة المقاصد العامة للشريعة، التي تُعلي من شأن العدل والرحمة والمصلحة (علال الفاسي، ١٩٩٣).

٣. فقه المآلات: إذ لا يُعدّ الفعل وسطًا ما لم تُراعَ نتائجه ومآلاته، كما قرر ذلك الإمام القرافي بقوله: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعًا" (القرافي، الفروق، ج٤، ص٢٠٢).

٤. تحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات: فالوسطية الفقهية لا تُنكر التطور، لكنها تضبطه بمرجعية النص القطعي والثابت الشرعي، بما يحقق مرونة الفقه دون انفلات (ابن عاشور، ١٩٩٦).

ثالثًا: موقع الوسطية بين الغلوّ والتفريط

الوسطية الفقهية ليست موقفًا رماديًا بين نقيضين، بل هي منهج تفاعلي يحفظ نقاء العقيدة ويضبط سلوك

المسلم وفق مقاصد الشرع. فالغلوّ يُفضي إلى التشدد والتنفير، والتفريط يُنتج التهاون والانحلال، وكلاهما يُخلّ بتوازن الفرد والمجتمع. وقد جعل الإسلام الاعتدال مظهر الكمال الإيماني، فقال ﷺ:

((سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا))

(رواه البخاري، رقم الحديث ٣٩) .

ليؤكد أن القصد هو السداد والمقاربة، لا المبالغة أو التفريط.

ومن هنا، فإنّ الوسطية في الفقه الإسلامي تُعدّ آلية منهجية لضبط الفكر الديني والسلوك الاجتماعي، وهي صمام أمان يقي الأمة من الانحرافات الفكرية التي تمزق بنيتها القيمية، وتضمن لها التوازن بين المبدأ والواقع، وبين النص والمصلحة، تحقيقًا لمقاصد الشريعة في إقامة العدل والرحمة.

المبحث الثاني: أسباب ومظاهر التطرف الفكري وآثاره على الفرد والمجتمع

المطلب الأول: الأسباب الفكرية والاجتماعية للتطرف في ضوء النظر الفقهي

يُعدّ التطرف الفكري من أخطر الظواهر التي ابتُليت بها المجتمعات المعاصرة، لما ينطوي عليه من انحرافٍ في الفهم وخللٍ في المنهج يؤديان إلى زعزعة الأمن الفكري والاجتماعي. وقد تناول الفقه الإسلامي هذه الظاهرة من زاوية التأصيل الشرعي، بوصفها انحرافًا عن مقاصد الدين في الاعتدال والوسطية. إنّ تحليل أسباب التطرف من منظور فقهي لا يقتصر على العوامل النفسية أو الاجتماعية فحسب، بل يتعدّاها إلى جذور فكرية وتأويلية تمسّ منهج الفهم للنصوص الشرعية، وطبيعة التفاعل مع الواقع الإنساني والاجتماعي (القرضاوي، ٢٠١٠).

أولًا: الأسباب الفكرية للتطرف

يرتبط التطرف في جوهره بخللٍ في المنهج الفقهي والفكري في التعامل مع النصوص. فالفهم الحرفي الجامد للنصوص الشرعية، دون مراعاة لمقاصدها وسياقاتها، يُنتج تصورًا مشوّهًا للدين. وقد نبّه الإمام ابن القيم إلى هذا الخلل حين قال: "من أخذ بنصوص الوعيد وترك نصوص الوعد، أو بالعكس، فقد ضلّ الطريق" (ابن القيم، ١٩٩٦).

فمن أبرز أسباب التطرف الفكري ما يأتي:

١. غياب الفقه المقاصدي: إذ يؤدي الاقتصار على ظواهر النصوص دون إدراك غاياتها إلى تضييق مسالك الفهم، فيتحول النص إلى أداة صراع بدل أن يكون وسيلة هداية. فالشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد، وكل فهمٍ يُفضي إلى خلاف ذلك فهو مخالف لروحها (الشاطبي، ١٩٩٧).

٢. ضعف فقه الموازنة والترجيح: حيث يغيب عن المتطرفين إدراكُ التفاوت بين المصالح والمفاسد، فلا يراعون قاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح"، وهي قاعدة فقهية أصيلة تضمن الاعتدال في الحكم والفعل (الزرقا، ١٩٨٣).

٣. الخلل في التلقي العلمي: إذ يعتمد المتطرفون على مصادر غير موثوقة، أو على قراءةٍ مبتورة للتراث، مما يؤدي إلى نشوء تصورات متشددة بعيدة عن روح الاجتهاد الصحيح. وقد حذّر العلماء من "التصدر قبل التأهل"، لما ينتج عنه من فوضى فكرية (ابن رجب، ٢٠٠١).

ثانيًا: الأسباب الاجتماعية للتطرف

لا ينشأ التطرف في فراغٍ اجتماعي، بل يتغذى على بيئات مضطربة تتسم بالظلم، والتهميش، والاضطرابات الاقتصادية والسياسية. فالفقه الإسلامي ينظر إلى العدل الاجتماعي بوصفه أساس الأمن الفكري، لقوله تعالى:((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ))(سورة النحل، الآية ٩٠) .

ومن أبرز الأسباب الاجتماعية التي تُسهم في تنامي الفكر المتطرف:

١. غياب العدالة وتفشي الفساد: إذ يؤدي غياب العدالة إلى شعور الأفراد بالاغتراب، ما يدفع بعضهم إلى تبني أفكار متشددة كوسيلة احتجاج (الغزالي، ١٩٩٢).

٢. الاضطرابات السياسية والصراعات الأيديولوجية: فاستغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية أو حزبية يُفضي إلى انقسامٍ مجتمعي، ويُحول الخطاب الديني إلى أداة تعبئةٍ عاطفية بعيدة عن ضوابط الشرع.

٣. ضعف مؤسسات التنشئة الدينية والتربوية: حيث يسهم غياب التأطير الفقهي الوسطي في انتشار الفهم المنحرف، وقد أكّد الفقهاء أنّ التعليم الديني الرشيد هو الضمانة الأولى لحماية الأمة من الفكر المنحرف (ابن عاشور، ١٩٩٦).

ثالثًا: النظرة الفقهية التكاملية في معالجة الأسباب

من منظور فقهي، لا يمكن معالجة التطرف إلا بفهمٍ تكاملي للأسباب الفكرية والاجتماعية. فكما أنّ الانحراف في الفهم يفضي إلى غلوٍّ في التطبيق، فإنّ الاختلال في العدالة الاجتماعية يغذي التطرف ويؤدلج المظلومية. ومن هنا يؤكد الفقه الإسلامي على ضرورة الجمع بين الإصلاح الفكري والعدالة الاجتماعية، لتحقيق التوازن الذي يُعيد الفكر إلى مساره الشرعي.

إنّ فقه الوسطية ليس مجرد ترفٍ فكري، بل هو ضرورة وجودية لصون العقل المسلم من الانحراف، وضمان انسجام الدين مع الواقع. وقد قال الإمام الشافعي: "من استغرق في الجزئيات ضاع عن الكليات، ومن غفل عن المقاصد انحرف عن العدل" (نقلًا عن القرضاوي، ٢٠١٠).

المطلب الثاني: الآثار الفقهية والاجتماعية للتطرف على الفرد والمجتمع

يمثل التطرف الفكري انحرافًا خطيرًا عن منهج الإسلام القائم على الوسطية والاعتدال، وهو من أبرز مظاهر الانحراف الفكري التي تخلّ بالتوازن العقدي والاجتماعي للأمة. إذ لا يقف أثر التطرف عند حدود الفكر، بل يمتد ليصيب المنظومة القيمية والسلوكية للفرد والمجتمع على حدٍّ سواء، مما يؤدي إلى تآكل البنية الأخلاقية، وانحراف مقاصد الشريعة عن غاياتها في حفظ الدين والنفس والعقل والمجتمع (الشاطبي، ١٩٩٧).

أولًا: الآثار الفقهية للتطرف على الفرد

تتمثل الآثار الفقهية للتطرف في خللٍ في الاجتهاد والتديّن والسلوك الشرعي، نتيجة انحرافٍ في المنهج أو في المقصد. فالمتطرف غالبًا ما يتعامل مع النصوص الشرعية بمنهج انتقائي، يُبرز جانب الوعيد ويغفل الرحمة والمقاصد، مما يؤدي إلى تصوّر مشوّه للتكليف الشرعي. وقد نبّه النبي ﷺ إلى هذا الخطر بقوله:
((هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ))(رواه مسلم، رقم الحديث ٢٦٧٠)

أي المتشددون في الدين الذين جاوزوا حدود الاعتدال.

إنّ التطرف يُنتج فقهًا مُشوَّهًا يقوم على الغلوّ في التحريم والتضييق، فيُحمّل الشريعة ما لا تحتمل، ويعطّل

مقاصدها العليا في التيسير ورفع الحرج (ابن عاشور، ١٩٩٦). كما يُفضي إلى خللٍ في فقه الأولويات، حيث يُقدِّم المتطرف الجزئيات على الكليات، والمظاهر على المقاصد، فيقع في "التعبد المغشوش" الذي يُغَيّب فقه المآلات (القرضاوي، ٢٠١٠).

وفي السياق ذاته، فإنّ الفقهاء يُجمعون على أنّ الغلوّ في الدين يُعدّ من أسباب البدعة والانشقاق، لما يؤدي إليه من تجاوز النصوص القطعية والاعتداء على منهج السلف في التوازن والاعتدال. وقد قال الإمام ابن تيمية إنّ "الغلوّ في الدين فسادٌ في العقل والدين معًا، لأنه يُخرج صاحبه عن حدّ العدل الذي جاءت به الشريعة" (ابن تيمية، ١٩٨٦).

ثانيًا: الآثار الاجتماعية للتطرف على المجتمع

يُفضي التطرف الفكري إلى اضطرابٍ اجتماعي شامل، إذ يُمزّق النسيج الاجتماعي القائم على التسامح، ويُغذّي روح الإقصاء والتكفير والعنف. فبدلًا من أن يكون الدين عامل توحيد، يتحول تحت الفكر المتطرف إلى أداة انقسام، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الأمن الفكري والمجتمعي (الغزالي، ١٩٩٢).

ومن أبرز الآثار الاجتماعية:

١. **تفكك البنية الاجتماعية**: يخلق التطرف حالة من الاستقطاب الحاد داخل المجتمع، تُضعف روح التعاون والتعايش، وتُشجع على خطاب الكراهية. وهذا ما يتعارض مع قول الله تعالى:

((وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا))(سورة الحجرات، الآية ١٣)

أي إنّ الغاية من التنوع هي التعارف والتكامل لا الصراع والإقصاء.

٢. **تشويه صورة الإسلام عالميًا**: ينعكس التطرف سلبًا على الهوية الحضارية للأمة، فيُقدَّم الإسلام للعالم بصورة مشوهة، تتنافى مع رسالته في الرحمة والسلام. وقد أكّد الفقهاء أن "الضرر العام يُزال ولو بفعلٍ خاص"، أي إنّ حفظ سمعة الدين من الضرورات العامة (القرافي، ١٩٩٨).

٣. **إضعاف منظومة القيم والأمن الاجتماعي**: ينتج عن التطرف انحسار الثقة بين فئات المجتمع ومؤسساته الدينية، مما يُضعف دور العلماء والمؤسسات الشرعية في التوجيه والإصلاح، ويؤدي إلى خلخلة البنية القيمية. وهنا يُبرز الفقه الإسلامي فريضة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" كآلية وسطية تضبط السلوك العام وتمنع الانحراف (ابن القيم، ١٩٩٦).

٤. **تعطيل مقاصد الشريعة**: إذ إنّ التطرف يُخِلّ بالتوازن بين الثوابت والمتغيرات، فيُجمّد الاجتهاد، ويُقصي فقه الواقع، مما يُعطّل المقاصد الكبرى التي جاءت الشريعة لحفظها. وقد قرر الشاطبي أنّ المقاصد لا تتحقق إلا بتحقيق الاعتدال في التكليف، وأنّ كل فكرٍ يُفضي إلى هدم مصلحة معتبرة فهو باطلٌ شرعًا (الشاطبي، ١٩٩٧).

ثالثًا: البعد الإصلاحي في المعالجة الفقهية

من منظور فقهي مقاصدي، فإنّ معالجة آثار التطرف لا تكون إلا بإعادة التوازن بين النص والمقصد، وبين الفرد والمجتمع، من خلال نشر ثقافة الوسطية والرحمة، وتفعيل فقه التيسير والعدل. كما يجب أن تنهض المؤسسات الفقهية بدورها في تحصين الفكر الإسلامي عبر المناهج التعليمية والإعلامية، التي تُرسّخ قيم التسامح والحوار بدل الصدام والانغلاق (الفاسي، ١٩٩٣).

إنّ الفقه الإسلامي، في عمقه المقاصدي، لا يرى في التطرف مجرد خطأ سلوكي، بل يعتبره خللًا بنيويًا في فهم مقاصد الدين. لذا، فإنّ التصدي له واجبٌ شرعي ومجتمعي في آنٍ واحد، حفاظًا على تماسك الأمة واستقرارها، وصونًا لرسالة الإسلام العالمية القائمة على العدل والرحمة.

المبحث الثالث: المعالجات الفقهية والمقاصدية لظاهرة التطرف الفكري

المطلب الأول: المنهج المقاصدي في معالجة التطرف الفكري

يُعدُّ المنهج المقاصدي أحد أهم المناهج الفقهية التي أسهمت في ضبط الفكر الإسلامي وترشيده، بما يحول دون انحرافه نحو الغلوّ أو الإفراط أو التفريط. فالمقاصد الشرعية تمثل البوصلة التي تهدي العقل المسلم إلى فهم النصوص وتنزيلها على الواقع فهماً متزناً، يوازن بين النص والمصلحة، وبين الثابت والمتغير، بما يحقق غاية الشريعة الكبرى في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال (الشاطبي، ١٩٩٧).

يرتكز المنهج المقاصدي على النظر الكلي في أحكام الشريعة، ومراعاة عللها ومآلاتها، بحيث لا يُكتفى بفهم النصوص في ظاهرها دون استحضار روحها ومقصدها. وهذا ما نبّه إليه الإمام الشاطبي حين قرّر أنّ "الاعتبار في الأحكام بمعانيها لا بألفاظها فقط، فحيثما وجدت المصلحة فثمّ شرع الله" (الشاطبي، ١٩٩٧، ج٢، ص. ٨). ومن هذا المنطلق، فإنَّ فهم ظاهرة التطرف الفكري ومعالجتها لا يكون بمنأى عن استحضار مقاصد الشريعة في حفظ الدين من الانحراف والعبث باسم التديّن.

إنّ التطرف الفكري في جوهره انحراف عن المقاصد الأصلية للشريعة، إذ يُقدّم الجزئي على الكلي، أو يُعظّم فرع على حساب أصل، أو يُفسّر النص بمعزل عن مقصده. والمنهج المقاصدي يعيد ضبط هذا الخلل عبر إعادة الاعتبار للغايات الكبرى للتشريع، فيجعلها حاكمة على الوسائل والأدوات، وبذلك يحقّق التوازن المنشود في الفكر والسلوك.

كما أنّ المقاصد تسهم في ترشيد الاجتهاد المعاصر، عبر تأسيس فقهٍ يراعي الواقع ومتغيراته دون أن يفرّط في الثوابت، وهو ما يُعدّ ضرورة في مواجهة الفكر المتطرف الذي يتعامل مع النصوص بمنهج التجزيء والجمود. ومن هنا تظهر أهمية استحضار قواعد مثل: "درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح"، و"التيسير ورفع الحرج من مقاصد الشريعة"، في وضع الضوابط الفكرية والتربوية الكفيلة بالحد من مظاهر الغلوّ (القرضاوي، ٢٠٠٦).

كذلك فإنّ المنهج المقاصدي ذو بعد وقائي وعلاجي في آن واحد؛ فهو يقي من الانحراف عبر تأصيل الوعي بالمقاصد العامة للشريعة، ويعالج الفكر المنحرف بتصحيح المفاهيم وإعادة بناء التصورات على وفق ميزان المصلحة الشرعية. ومن ثمّ، فإنّ الخطاب الديني حين يتبنّى المقاصد إطاراً توجيهياً له، يصبح أكثر قدرة على مخاطبة الواقع وتحصين المجتمع من فكر التطرف (علوان، ٢٠١٨).

إنّ من أبرز مقاصد الشريعة التي تُسهم في مواجهة التطرف مقاصد العدل، والرحمة، وحفظ الكرامة الإنسانية، وهي مقاصد ترسم الحدود الفاصلة بين الوسطية والغلوّ، وتقدّم نموذجاً أخلاقياً متوازناً للتدين والفكر الإسلامي. وعليه، فإنّ تبنّي المنهج المقاصدي في التعليم الديني والخطاب الفقهي المعاصر يُعدّ خطوة استراتيجية لإعادة بناء الفكر الإسلامي على أسس رصينة تعزّز قيم الوسطية والتسامح.

وبناءً على ما تقدم، فإنّ المقاربة المقاصدية في معالجة التطرف الفكري ليست مجرد معالجة فكرية أو تربوية،

بل هي إعادة تأصيل لفقه التديّن المعاصر بما يضمن اتساقه مع روح الشريعة ومصالح الناس. فهي تؤكد أنّ محاربة التطرف لا تكون إلا باستعادة الوعي بالمقاصد العليا للشريعة التي ترفض الغلوّ بقدر ما ترفض التفريط، وتؤكد على قيم التوازن، والعدل، والاعتدال في كل مجالات الحياة.

المطلب الثاني: سبل الوقاية والتصحيح عبر المؤسسات الشرعية والتربوية

تُعدّ الوقاية والتصحيح في مواجهة التطرف الفكري من أبرز الاستراتيجيات التي اعتمدها الفكر الفقهي المعاصر لضمان تماسك المجتمع وحفظ مقاصد الشريعة. إذ يرى الفقه الإسلامي أنّ معالجة الانحراف الفكري لا تتم عبر التأنيب العقابي وحده، بل عبر إعادة البناء الفكري والسلوكي للمجتمع، من خلال المؤسسات الشرعية والتعليمية التي تُرسّخ قيم الوسطية، وتعزز من الوعي المقاصدي في فهم النصوص، مع مراعاة البُعد الاجتماعي والتربوي (الشاطبي، ١٩٩٧).

أولًا: دور المؤسسات الشرعية في الوقاية والتصحيح

تلعب المؤسسات الشرعية دورًا محوريًا في تشكيل الوعي الديني المعتدل، عن طريق توجيه الخطاب الديني وفق مبادئ المقاصد الشرعية، وإبراز الاعتدال والوسطية كمنهج حياة. وتشمل هذه المؤسسات: الهيئات العلمية، والمراكز الفقهية، والمساجد، ومؤسسات الدعوة والتعليم الديني (القرضاوي، ٢٠١٠).

ومن أبرز آليات هذه المؤسسات:

١. التثقيف الفقهي المقاصدي: عبر الدروس والمحاضرات والبرامج العلمية التي توضّح مقاصد الأحكام الشرعية، وتبيّن أن التزمت أو الإفراط في فهم النصوص يؤدي إلى الانحراف عن الوسطية.

٢. تطوير برامج الاجتهاد الرشيد: من خلال إعداد كوادر دينية قادرة على مواجهة الفكر المتطرف بالنقد العلمي والحجج الشرعية المدعومة بالمقاصد والأدلة، بما يحقق التصحيح دون قمع الفكر (ابن عاشور، ١٩٩٦).

٣. رصد الفهم المتطرف ومعالجته: عبر متابعة الخطاب الديني، وتصحيح المفاهيم المغلوطة قبل تفشيها، بما يتوافق مع قاعدة "الوقاية خير من العلاج" في الشريعة (القرافي، ١٩٩٨).

ثانيًا: دور المؤسسات التربوية في الوقاية والتصحيح

تلعب المؤسسات التعليمية والتربوية دورًا تكامليًا مع المؤسسات الشرعية في صقل شخصية الفرد وتنمية وعيه الفكري والاجتماعي. فالتربية الدينية المعتدلة، المصحوبة بتربية على القيم الإنسانية والاجتماعية، تمثل خط الدفاع الأول ضد التطرف الفكري.

ومن أبرز آليات العمل التربوي:

١. إدراج برامج تعليمية معتدلة: تركز على الوسطية والاعتدال، وتبيّن المخاطر الفكرية والاجتماعية للتطرف، وتدرّب الطلبة على التفكير النقدي والتحليل الموضوعي للنصوص (علوان، ٢٠١٨).

٢. تنمية المهارات الاجتماعية والقيمية: عبر تعزيز الانتماء المجتمعي والوعي بالمسؤولية الجماعية، مما يقلل فرص الاستقطاب والانغماس في الفكر المتطرف (الغزالي، ١٩٩٢).

٣. استخدام الإعلام والوسائط التربوية الحديثة: لتقوية الرسائل الوقائية والتثقيفية، وضمان وصول خطاب الوسطية إلى الشباب والفئات الأكثر تأثرًا بالفكر المتطرف.

ثالثًا: التكامل بين المؤسسات الشرعية والتربوية

إنّ الوقاية والتصحيح لا يكتمل إلا بتكامل الجهود بين المؤسسات الشرعية والتربوية، بحيث يكون هناك خط فكري موحّد يُرشد الفرد والمجتمع، ويغرس ثقافة الاعتدال، ويرفع الوعي بمخاطر التطرف. ويعتبر هذا التكامل تطبيقًا عمليًا للمنهج المقاصدي الذي يعيد توجيه الفكر المسلم وفق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل (ابن القيم، ١٩٩٦).

ويمكن تلخيص دور هذا التكامل في النقاط التالية:

- إعادة بناء الوعي الديني على أساس مقاصدي ومنهجي، يضمن فهم النصوص الشرعية في سياقها.
- حماية الشباب والمجتمع من الانحرافات الفكرية عبر التربية والتعليم المتوازن.
- تعزيز الأمن الاجتماعي والقيمي، بما يضمن استمرار الوسطية كخيار ثقافي وديني في حياة المجتمع.

إنّ تبني هذه السبل ضمن سياسات مؤسساتية واعية يُعدّ استثمارًا استراتيجيًا لضمان الاستقرار الفكري والاجتماعي، ويحوّل الخطاب الديني إلى أداة للحماية والتوجيه، بدل أن يكون مجالًا للتطرف والتشدد.

الخاتمة:

الحمد لله الذي هدانا إلى صراط الوسطية والاعتدال، وجعل الدين قوامًا لسعادة الفرد واستقرار المجتمع. وبعد استعراض البحث وتحليل أسبابه ومظاهره وآثاره، والتطرق إلى المعالجات الفقهية والمقاصدية، يتبين أنّ التطرف الفكري ليس مجرد قضية فكرية منفصلة، بل ظاهرة متشابكة تتقاطع فيها الأبعاد الفردية والاجتماعية والفكرية، الأمر الذي يستلزم معالجة شاملة تعتمد على الفقه المقاصدي ومؤسسات الوقاية والتربية والتعليم.

النتائج :

١. التطرف الفكري هو انحراف عن مقاصد الشريعة، يتمثل في الغلوّ أو التفريط، ويؤثر على استقرار الفكر والسلوك والمجتمع.

٢. الأسباب الفكرية للتطرف تشمل الفهم الجزئي للنصوص، غياب الاعتبار للمقاصد الشرعية، وضعف التوازن بين المصالح والمفاسد، إضافة إلى خلل في التلقي العلمي.

٣. الأسباب الاجتماعية للتطرف تتضمن الظلم الاجتماعي، الفساد، الاضطرابات السياسية، وضعف مؤسسات التنشئة الدينية والتربوية.

٤. الآثار الفقهية على الفرد تشمل تشويه الفهم الشرعي، خلل في الاجتهاد، فقدان التوازن بين الكليات والجزئيات، والانحراف عن منهج الاعتدال.

٥. الآثار الاجتماعية تتمثل في تفكك النسيج الاجتماعي، انتشار العنف والإقصاء، تشويه صورة الدين عالميًا، وتعطيل مقاصد الشريعة.

٦. المنهج المقاصدي يمثل أداة فاعلة لمعالجة التطرف الفكري، عبر إعادة ضبط فهم النصوص وفق مقاصد الشريعة، وتحقيق التوازن بين الثوابت والمتغيرات.

٧. دور المؤسسات الشرعية والتربوية محوري في الوقاية والتصحيح، من خلال التثقيف المقاصدي، برامج الاجتهاد الرشيد، التوعية بالقيم الوسطية، وتنمية المهارات الاجتماعية والفكر النقدي.

٨. التكامل بين المؤسسات الشرعية والتربوية يضمن صيانة المجتمع من الانحرافات الفكرية، ويعزز من ثقافة الاعتدال والوسطية كخيار ثابت في حياة الفرد والمجتمع.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
- المصادر والمراجع

١. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٩٦). إعلام الموقعين عن رب العالمين (تحقيق بشير عيون). بيروت: دار الجيل.

٢. ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٩٦). مقاصد الشريعة الإسلامية. تونس: الدار التونسية للنشر.

٣. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق عبد الله دراز). القاهرة: دار المعرفة.

٤. القرافي، شهاب الدين أحمد. (١٩٩٨). الفروق. بيروت: عالم الكتب.

٥. القرضاوي، يوسف. (٢٠٠٦). مدخل لمعرفة الإسلام. القاهرة: مكتبة وهبة.

٦. القرضاوي، يوسف. (٢٠١٠). الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف. القاهرة: دار الشروق.

٧. الغزالي، محمد. (١٩٩٢). تراثنا الفكري في ميزان الشرع والعقل. القاهرة: دار الشروق.

٨. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (٢٠٠١). جامع العلوم والحكم. دمشق: دار ابن كثير.

٩. الفاسي، علال. (١٩٩٣). مقاصد الشريعة ومكارمها. الدار البيضاء: دار الغرب الإسلامي.

١٠. علوان، محمد. (٢٠١٨). المنهج المقاصدي في تجديد الفكر الإسلامي ومواجهة التطرف. عمّان: دار عمار.

١١. مسلم، مسلم بن الحجاج. (١٩٩٥). صحيح مسلم. بيروت: دار المعرفة.

١٢. القوانين الشرعية المتعلقة بالعدالة والوسطية، القرآن الكريم، سور متعددة، الآيات: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ} (سورة النحل، الآية ٩٠)، {وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا} (سورة الحجرات، الآية ١٣).

١٣. الشريعة الإسلامية وعلومها: الدراسات المعاصرة حول فقه الوسطية ومقاصد الشريعة، مثل:

١٤. حسن، عبد الرحمن. (٢٠١٥). فقه الوسطية في مواجهة الغلوّ والتفريط. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٥. علي، محمود. (٢٠١٧). مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في الإصلاح الاجتماعي. عمان: دار الحرف العربي.

١٦. سمير، أحمد. (٢٠١٨). الخطاب الديني ومكافحة التطرف الفكري. القاهرة: دار الشروق.

١٧. الدراسات التطبيقية والمجتمعية:

١٨. عبد الله، خالد. (٢٠١٦). الوقاية التربوية من التطرف الفكري في المؤسسات التعليمية. عمّان: دار الفكر الإسلامي.

١٩. يوسف، علي. (٢٠١٩). دور المؤسسات الدينية في ضبط الفكر المسلم المعاصر. بيروت: دار العلم للملايين.

٢٠. فؤاد، محمد. (٢٠٢٠). التربية على الوسطية والاعتدال: استراتيجيات حديثة. القاهرة: دار نهضة مصر.

٢١. الدراسات الفقهية الكلاسيكية والمعاصرة:

٢٢. السيوطي، جلال الدين. (٢٠٠٠). الإتقان في علوم القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٩٨٦). مجموع الفتاوى. الرياض: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٢٤. المنهجية الوقائية والمقاصدية:

٢٥. عبد الكريم، حسن. (٢٠١٧). المنهج المقاصدي والوسطية في مواجهة التطرف. عمّان: دار الفكر الإسلامي.

٢٦. فؤاد، عبد الله. (٢٠١٨). المؤسسات الشرعية والتربوية في حماية المجتمع من التطرف الفكري. القاهرة: دار المعرفة.

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

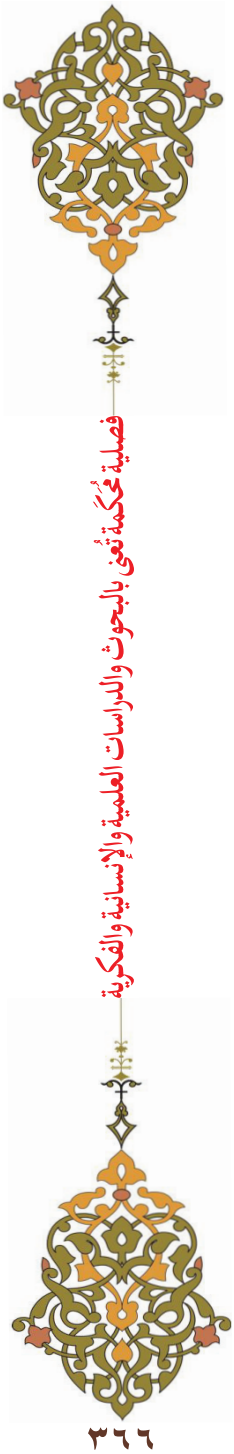

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon